

وعلى الأمر عدد 1192 لسنة 1994 المؤرخ في 30 ماي 1994 المتعلق بضبط قائمة التجهيزات وشروط الإنتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل 9 من مجلة تشجيع الإستثمارات، كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص الموالية وخاصة الأمر عدد 1552 لسنة 1996 المؤرخ في 9 سبتمبر 1996،

وعلى رأي وزير الصناعة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - تضاف إلى القائمة المبينة بالملحق عدد I من الأمر عدد 1192 لسنة 1994 المؤرخ في 30 ماي 1994 المتعلق بضبط قائمة التجهيزات وشروط الإنتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصل 9 من مجلة تشجيع الإستثمارات التجهيزات المبينة بالجدول عدد I الملحق لهذا الأمر.

الفصل 2 - تسحب من القائمة الواردة بالملحق عدد I من الأمر السابق الذكر التجهيزات التالية :

842129.1 - * مرشح برباطات (لإجتفاف الوحل)

* - مرشح ومكبس (لإجتفاف الوحل)

م - 846592.0 -- آلات مجمعة للنشر والتحنيت لها أكثر من جذعي حمل أدوات

الفصل 3 - تسحب من القائمة الواردة بالملحق عدد II من الأمر السابق الذكر التجهيزات التالية :

م - 90.29 عدادات سيارات الأجرة.

الفصل 4 - تدرج بالقائمة عدد I الملحق للأمر عدد 1192 لسنة 1994 المؤرخ في 30 ماي 1994 المشار إليه أعلاه التنقيحات الواردة بالجدول عدد II الملحق لهذا الأمر.

الفصل 5 - وزير المالية ووزير الصناعة مكلفان كل فيما يهيمه بتطبيق هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 9 جوان 1997.

زين العابدين بن علي

وزارة المالية

أمر عدد 1121 لسنة 1997 المؤرخ في 9 جوان 1997 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1192 لسنة 1994 المؤرخ في 30 ماي 1994 المتعلق بضبط قائمة التجهيزات وشروط الإنتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل 9 من مجلة تشجيع الإستثمارات.

إن رئيس الجمهورية،

بإقتراح من وزير المالية،

وبعد الإطلاع على مجلة الأداء على القيمة المضافة التي تم إصدارها بالقانون عدد 61 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988، كما وقع تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 109 لسنة 1995 المؤرخ في 25 ديسمبر 1995 المتعلق بقانون المالية لسنة 1996،

وعلى القانون عدد 62 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الإستهلاك، كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997،

وعلى القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بتطبيق تعريفة جديدة للمعاليم الديوانية عند التوريد، كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997،

وعلى مجلة تشجيع الإستثمارات الصادرة بالقانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 وخاصة الفصلين 9 و55 منها،

وعلى القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997 وخاصة الفصل 18 منه،